ISSN: 2750-6142

المجلد 2، العدد 3، 2023
Vol : 2 / N°: 3 (2023)

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies

Arabic Translation Work:

Moeschler Jacques
Pragmatics After Grice: Context and Relevance[1]

Yahya faidi (Translator)
University of Manouba. Tunisia
Email : yahiafaidi72@gmail.com

Received	Accepted	Published
04/04/2023	13/04/2023	16/04/2023

DOI: 10.17613/sjx5-8882

Abstract

Through this article, the writer aims to present the phases of pragmatics, from integrated pragmatics in linguistics to radical pragmatics included in the cognitive sciences.

Pragmatics, context, relevance, and cognitive sciences. So, we translated this article in order to determine the essential issues of pragmatics and the solutions that were presented by relevance theory. The recent theory of Sperber and Wilson.

Keywords: Pragmatics, Context, Relevance Theory, Cognitive Sciences

[1] Moeschler, J. (1995). La pragmatique après Grice : contexte et pertinence. *L'Information Grammaticale*, (66), 25-31.

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
المجلد 2، العدد 3، 2023
Vol : 2 / N°: 3 (2023)
ISSN: 2750-6142

عمل مترجَم:

جاك موشلار

التداولية بعد غرايس:

سياق ومناسبة

يحيى فايدي (المترجم)
جامعة منوبة. تونس
الايميل: Yahiafaidi72@gmail.com

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2023/04/04	2023/04/13	2023/04/16

DOI: 10.17613/sjx5-8882

ملخص

يهدف جاك موشلار من خلال هذا المقال لعرض الأطوار التي مرّت بها التداوليّة من تداوليّة مدمجة في اللسانيات إلى تداوليّة جذريّة مندرجة ضمن العلوم العرفانية علوم عرفانية. لذلك قمنا بترجمة هذه المقالة من أجل تحديد القضايا الأساسية للبراغماتية والحلول التي قدمتها نظرية المناسبة. النظرية الحديثة لسبيربر وويلسون.

الكلمات المفتاحية: تداوليّة، سياق، نظرية المناسَبة، علوم عرفانية

1. مقدمة

التداوليّة بوصفها تخصّص من علوم اللغة لم تحصل على وضع مستقلٍ إلا مؤخّرا وهذا راجع أساسا إلى الطريقة التي صِيغت بها المظاهر التداوليّة للغة ضمن اللسانيات وإلى التبعيّة الوثيقة للتداوليّة إزاء اللسانيات. فمن زمن وجيز ظهر تيّار تداوليّ جديد. تيّار يمكن وصفه بأنّه تداوليّة جذريّة وتكمن الإضافة الرئيسيّة لهذا التيار في استقلال التداوليّة في علاقتها باللسانيات وفي إدراجها ضمن العلوم العرفانيّة.

هذا المقال يهدف لتقديم صورة مختلفة بعض الشيء عمّا قُدِّم بشكل عام من دراسات في التداوليّة في فرنسا من جهة ومن جهة أخرى بيان الاهتمام باللسانيات مع الأخذ بعين الاعتبار موقف التداوليّة الجذريّة بالرغم من أن ذلك قد يبدو مفارقيًّا.

2. اللغة والوقائع التداوليّة: تلفّظ، مشيرات وسياق

قبل عرض صورة عامّة للمقاربات حول التداوليّة دعونا نتوقف قليلاً عند الوقائع التداوليّة البارزة في اللغة فإذا كانت اللسانيات تهتمّ إلى حدٍّما بالبعد التداوليّ للغة فذلك لأنّ عددا معيّنًا من وقائع التركيب والمعجم تتطلّب الأخذ بعين الاعتبار وقائع من خارج اللسان. هذه الوقائع يمكن أن تختزل تقريبا في الوقائع المحايثة للتلفّظ، أي أن الحدث التاريخيّ الذي يُهيِّئ إنتاج الملفوظ في مقامٍ محدّدٍ يتدخّل كمكوّن من الملفوظ. والأمثلة الأكثر دلالة تتكوّن من الأفعال الإنشائيّة، الروابط، ظروف التلفّظ وكذلك النفي كما توضّح الأمثلة التالية:

(1) أنصحك بعدم التدخّل.

(2) أقدم جون على الزواج لكن لاتقل لأحد.

(3) بصدق لن أرفع دعوى.

(4) آنا ليس لديها ثلاثة أطفال، لديها أربعة.

في كلّ من هذه الأمثلة فهم الملفوظ يستدعي الأخذ بعين الاعتبار التلفّظ. ففي (1) المتكلّم ينصح مخاطَبه بعدم التدخّل (فهو ينجز عملا متضمّنا في القول من خلال تلفّظه). في (2) الرابط "لكن" لا يتعلّق بالمضمون "أقدم جون على الزواج" وإنّما بتلفّظه (كإشارته بألا تقل لأحد). في (3) الذي صرّح صادقًا ليست الجملة الملفوظة، بل تلفّظه وأخيرا في (4) الذي نفى ليست الجملة آنا لديها ثلاثة أطفال (هي في الواقع استلزام ل «آنا لديها أربعة أطفال"). لكن إمكانيّة إثبات أن آنا لديها ثلاثة أطفال.

فكلّ هذه الأمثلة تظهر أن الوصف البسيط لفعل كنصح ورابط مثل لكن وظرف كصدق أو النفي كذلك لا يمكن أن يُحصر في مضمونه التعيينيّ فكل هذه التعابير تفترض الأخذ بعين الاعتبار آليّة التلفّظ ذاتها (الربط باستعمال اللغة) التي تمثّل جزءا من وصفهم اللسانيّ. بعبارة أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار بُعدَهم التداوليّ تنعدم إمكانيّة الوصف اللسانيّ.

وخلال عدد من السنوات اهتمّ البحث اللسانيّ بهذا الصنف من الوقائع التي كانت تُظهر اندماج التلفّظ في بنية اللسان ولم يتمكن هذا المنظور من القبول إلا في التقليد اللسانيّ الفرنسيّ لأنّه كان يستجيب جزئيّا على الأقل لبرنامج البحث الذي صِيغ من بينفينيست (راجع. بينفينيست، 1966 و1974). فوصفه ضمائر العينيّة كما أزمنة الأفعال كان يبيّن في الحقيقة التبعيّة الوثيقة بين الوقائع الصرفيّة والآليّة التلفظيّة وضمن الامتداد لهذا التقليد أُحدث المنظور التداوليّ المدمج لأنسكومبر وديكرو تقدمات ملحوظة في فهم بنية اللسان خاصة في مايتعلّق بالحجاج وتعدد الأصوات (راجع. أنسكومبر وديكرو، 1983).

ولكن على غرار هذه المعطيات اللسانيّة ذات القيمة التداوليّة واجهت اللسانيات بعض الصعوبات في وصف وقائع شديدة البساطة في استعمال اللغة ونبدأ بالضمائر العينيّة وأزمنة الأفعال فالوصف الذي قُدِم من بينفينيست كان يدمج أبعاد التلفّظ (تعالق بين الذاتيّة والشخصيّة بالنسبة للضمائر العينيّة وتعالق مستويات التلفّظ كالخطاب أو الحكاية بالنسبة لأزمنة الأفعال). والإشكال بالأساس طُرح من الواسمات الإشاريّة كالضمائر العينيّة للشخص الأول والثاني أو من الزمن الإشاريّ كالحاضر فالسِمة الأساسيّة للتعابير الإشاريّة أنّها تعمل كمتغيّرات تستمد قيمتها من استعمالاتها في مقام مخصوص فكلّ متكلِم استخدم الضمير "أنا" يُعيّن نفسه بقوله أنا وبنفس الشكل كل جملة في الحاضر تصف الحدث الذي يتزامن مع وقت تلفّظِه.

ولا تبدو هذه المعطيات بادئ الأمر مختلفة تمامًا عن (المعطيات)الأولى فوقائع التلفّظ تتوضّح من خلال الإنشائيّات وبعض استعمالات الروابط والنفي و ظروف التلفّظ غير أنّ النظر عن كثب يُحتّم علينا أن نتبيّن أنّ هذه التعبيرات ليست تابعةً فقط للتلفّظ بمعنى أنّها تستلزم الأخذ بعين الاعتبار شروط استعمالها لكن بمعنى أنّها تعمل كقِيم مخصوصة لإحداثيات التلفّظ (زمن، مكان، شخص) التي وقع تأويلها ولكن تداوليّة الألسن الطبيعيّة إذا اقتصرت على تداوليّة الواسمات الإشاريّة (تدعى تداوليّة إشاريّة) فلن تكون كافيةً لفرض برنامج بحث كليّ حول اللغة. لماذا؟ ببساطة لأنّ أيّ من علوم الدلالة وخاصة العلوم الدلاليّة الشكليّة التي تعد نتيجة للتقليد المنطقي لن تجد صعوبة في زيادة قدرتها الوصفيّة على تخصيص تأويل التعابير التابعة سياقيًّا وبعبارة أخرى الوصف التداوليّ للألسن الطبيعيّة يفترض نظريّة المشيرات لكن لا يكفي وضع نظريّة للمشيرات لبناء نظريّة عن استعمال اللغة ما يُعرف بالتداوليّة.

إذن ما المطلوب أيضًا إذا وقائع التلفّظ والإشاريّة لا تكفي؟ يمكننا أن نبدو أكثر طموحا بعض الشيء ونطلب أن تكون التداوليّة نظريّة حقيقية للسياق ففي النهاية الإنشائيّات لا تملك استعمالاً إنشائيًّا إلا في سياقات خاصة والحاضر لا يكتسب قيمته التي يحملها إلا في سياقات خاصة فالمعرفة بالسياق تتضمّن إحداثيات شخصيّة، مكانيّة وزمنيّة تكفي لوصف المشيرات فإذا طلبنا من التداوليّة أن تحلّ إشكال السياق فذلك أن تتدخّل بشكل حاسم لتحديد قيمة التعابير اللسانيّة التابعة سياقيًّا ولكن في الآن ذاته لوصف التأويلات السياقيّة غير موسومة لسانيًّا أيضا.

نأخذ المثال المقتطف مع تعليقه من لايكوف وجونسن (1985، 22):

(5) من فضلك خذ مقعد عصير التفاح.

«هذه الجملة لا تحمل أي دلالة في حدّ ذاتها لأنّ التعبير "مقعد عصر التفاح" ليس وسيلة وضعيّة للإحالة على شيئ ما، ولكن الجملة صحيحة منطقيّا إذا أخذنا بالاعتبار السياق الذي وردت فيه فشخص قضّى الليلة لدى أصدقائه ينزل لتناول فطور الصباح وهناك أربع محلات وثلاثة أكواب من عصير البرتقال وواحد من عصير التفاح فيصبح التعبير "مقعد عصير التفاح" واضحًا ويحافظ التعبير على وضوحه غدا صباحا عندما لايتبقى مزيدا من عصير التفاح هكذا يُعرف المقعد المعيّن بسهولة.»

ما يوضّح مثلا كهذا (من فضلك خذ مقعد عصير التفاح) واقعة عامة للغاية ونظريّة السياق فقط يمكنها حلّها: **المعنى المتعلّق بالسياق**. فالتلميحات والسخريات وبشكل أعم الضمنيات تظهر بكونها متأثّرة بالسياق وتعتمد بتحديد أدقّ على سياق خاص لتكتسب قيمة وهذا الإثبات يُوضّح خاصية الوقائع التداوليّة التابعة بشكل صارم للسياق (أي التي لم تعتمد على أي

إشارة لسانيّة): غيّر **السياق وستُغيّر التأويل**. هذا يعني بداهة أن مقعد عصير التفاح يمكنه تعيين مقعد آخر غير الذي بالقرب من النافذة، ذلك بشكل دقيق الذي كان في أول يوم التقينا فيه قد أشير إليه بكوب عصير التفاح ويمكنه في سياق آخر أن يعيّن الكرسي البائس الذي قد بُلّل بعصير التفاح بسبب رعونة ابني أو كل ما تريده وتقنيًّا هذه الوقائع التداوليّة توصف بأنّها **قابلة للإبطال** فهي صالحة في سياقات لكن غير صالحة أيضا في سياقات أخرى.

هنا سيكون من حقّ القارئ انتظار توضيح لنظريّة السياق فأطروحة التبعيّة السياقيّة مقبولة بداهة فهي تتضمّن بكثرة المشيرات ووقائع التلفّظ الموسومة لسانيًا ومن المؤسف بالنسبة للقارئ أن مثل هذه المقاربة لم تفسح المجال للنظريّة التداوليّة مما ترك فراغا أمكن (للقارئ) ملاحظته من الوهلة الأول. لماذا؟ ذلك يرجع لثلاثة أسباب رئيسيّة ذات طبائع مختلفة. السبب الأول يتعلّق بوجود أطروحة معاكسة سائدة في اللسانيات حتّى زمن قريب وهي استقلال المعنى أما الثاني فيعود إلى الشكوك المشروعة بشأن جدوى مثل هذا المشروع وأخيرا، ارتبط (السبب)الثالث بأخطاء النسخة التقنيّة لأطروحة التبعيّة السياقيّة: نظريّة المعرفة المشتركة.

3.صعوبات نظريّة التبعيّة السياقيّة

تكمن أول صعوبة لنظريّة التبعيّة السياقيّة في البقاء القويّ في اللسانيات لأطروحة معاكسة، أطروحة **استقلال المعنى**. هذه الأطروحة تقول ببساطة أن **المعنى موجود في الكلمات** وهي قد كانت الأصل في كامل برنامج علم الدلالة البنيويّ وذلك يدلّ على أنّ المعنى قد عُرِّف على إثر المقال البرمجيّ ليالمسلاف "لأجل علم دلالة بنيويّ"(راجع. يالمسلاف، 1971)، على نحو خلافيّ وتقابليّ تمامًا (راجع. علاوة على ذلك ،لأجل تصوّر جوهريّ معدّل ،راستي1987، 1991 و1994).وحاولت أن أبيّن في موشلار (1993) وفي موشلار و آخرين (1994) الأسباب اللاشكليّة التي سمحت للسانيات بقبول أطروحة استقلال المعنى فذلك يعود بيانيًّا إلى وجود مخزون من التعبيرات المجازيّة(قناة المجاز) في بنية الألسن (ولاسيما الفرنسيّ و الانغليزيّ) وفي إطارها تستوعب الدلالات حالة الأشياء مستقلّة و التعابير اللغويّة التي تتضمنها ثم يتحقق التواصل بتحويل المضامين من قطب آخر (راجع. ريدي، 1981 لأجل وصف تفصيليّ ولايكوف وجونسون، 1985 وفوكوني، 1984 لأجل تصوّر مختلف للدلالة).

ولأطروحة استقلال المعنى نتيجتان كبيرتان، والتي لم تكونا دون تأثير على الاهتمام النسبيّ الذي استطاعت اللسانيات البنيويّة منحه للتلفّظ والسياق وعلى حصر التداولية في فرنسا على الأقل في تداوليّة مدمجة في علم الدلالة. أولاً أزاحت اللسانيات البنيويّة من حقلها إشكال المرجع فقد وجب أن يعيد اللسانيون استكشاف أعمال الفلاسفة حديثًا لجعلها موضوعا حقيقيًا للدراسة اللسانيّة (راجع. العمل الإحيائيّ البارز لكلايبار، 1981، والأعمال الحديثة لآن ريبول التي أُلِّفت في ريبول 1991، ريبول، 1994و موشلار وريبول، 1994، الفصل 4، 5، 12، 13 و14). ثانيًا استبعدت أطروحة استقلال المعنى ضمنيًا الأخذ بعين الاعتبار للسياق في الوصف اللسانيّ. فمن ناحية يتعلّق السياق باستعمال اللغة ولا يتعلّق بالوصف اللسانيّ وبالأخصّ دلالة الألفاظ، ومن ناحية أخرى لأسباب مستقلّة رفض الموقف البنيويّ الإمكانية في حد ذاتها لنظريّة سياقات فالسياقات من حيث التعريف غير متناهية وغير قابلة للتنميط (على النقيض من الملفوظات) وحتى إن تواجد ذلك فإن منولتهم لا تتصل بعلوم اللغة.

أودُّ أن أوضّح بسرعة هذين المظهرين حيث إنّ الثاني يفسّر جزئيًّا عدم ثقة اللسانيين في أطروحة التبعيّة السياقيّة فمن

طرق التخلّص من تعقيد السياق استعمال التمييز الكلاسيكي في المنطق بين نمط وحدث قوليّ (هذا الموقف الذي دُوفِع عنه في علم الدلالة الحجاجيّ من راكاه 1986 و1990 في تقليد نظريّة الحجاج على لسان أنسكومبر وديكرو). يتمثّل هذا الموقف في التمييز ملفوظات-حدث قوليّ التي يكون إنتاجها عرضيّ ومتعلقة بمقامات مخصوصة ومتكلمين مخصوصين من ناحية ومن ناحية أخرى ملفوظات-نمط التي تتلاءم مع كل ما تمتلكه ملفوظات-الحدث القوليّ من اشتراك نسبيٍ في خصائصهم السياقيّة. إذن جملة ك (6) يمكنها أن توفّر موضعا لعدد كبير من الملفوظات – حدث قوليّ التي تُنتج من متكلّمين مختلفين في سياقات مختلفة لكن هذه الملفوظات ستكون كل الأحداث القوليّة للملفوظ-النمط ذاته.

(6) غورلتي هي على البيانو.

إضافة إلى ذلك إذا يمكن أن نبيّن أن الإشارات التداوليّة لملفوظ-نمط تعليماتيّة فإن دلالة التلفّظ ممكنة دون اللجوء إلى نظرية السياق[2].هذا الموقف مهما كانت مشروعيّته من وجهة منهجيّة فإنّه يجب أن يذهب أبعد من ذلك فمثلا تطبيق التمييز نمط /حدث قوليّ في السياقات ذاتها أي سياق-حدث قوليّ سيكون السياق المخصوص متصلاً بتأويل ملفوظ-حدث قوليّ مخصوص حينئذ سيكون السياق – نمط الاختزال.. سياقيًّا. لكن من هنا تنبثق الإشكاليات فإضافة إلى خاصية التزايد فيما يتعلق بالتمييز نمط/حدث قوليّ المطبّق على الملفوظات فإننا لانرى بنحو جيّد جدّا ما الذي سيكون سياقًا – نمطًا فمن خلال التعريف السياق مخصوص دائما ومتغير من مقام تخاطب إلى آخر، إلى آخره.

إذن يتناسب المظهر الثاني مع **الاختلاف اللامتناهي للسياقات** الذي اتخذنا جزءا منه للدحض بخلاف الموقف الملخّص سابقا لإمكانية نظرية علمية للسياق. يمكن صياغة الحجّة على النحو التالي: (1) إذا المعلومات المناسبة لتكوين السياق ليست قابلة للتحديد بداهة فإن المكوّنات اللغويّة المؤلفة للملفوظ ذات عدد محدود: (2) وإذا السياقات المناسبة لفهم ملفوظ غير قابلة للإحصاء بداهة فالتراكيب اللغويّة على الرغم من توفيرها موضعًا لعدد لا متناهي من الجمل من حيث المبدأ فإنها ذات عدد متناهي. وبعبارة أخرى تتأسّس الحجّة على دعوى أنّه إذا نظرية الألسن الطبيعية ممكنة فذلك لأنّ مجموع البنى اللغويّة الممكنة ليست لا متناهية في حين إذا نظرية السياق مستحيلة فذلك لأن السياقات الضرورية لتأويل الملفوظ لامتناهية و هذا النمط من الحجّة له نتيجة رئيسيّة : فهو يقود إلى شكوكيّة جذريّة في ما يتعلق بكل المشاريع المتناسبة بداهة مع العلوم العرفانيّة ومع انتشار أنظمة الفهم وتوليد اللغة الطبيعية .و في الحقيقة إذا كان الوصف العلميّ للسياق مستحيلا (في ظلّ الفرضية التي أتيت على تقديمها)،فإن من المستحيل تصوّر فهم كليّ وشموليّ للتواصل اللغويّ لأن ذلك متعلّق جوهريّا بالسياق .

هل الحجّة التي أتيت على تقديمها مبرّرة؟ جوابي بالنفي وذلك يعود إلى اتخاذ (الحجّة) موقفا ثابتًا وهو أن السياق يحتوي عددا لا متناهيًا (أو كبيرا جدّا في كل الحالات ومتغيّرا) من الإعدادات. أودّ أن أبين أن هذا التصوّر للسياق ساذج وليس الأصل أبدا في كل النظريات التداوليّة، ولكن قبل أن أوضّح كيف يمكن أن يكون السياق مقيّدا في تعريفه سأقوم بإيجاز بعرض بديل كافٍ بداهة. هذا البديل يسمى تقليديّا نظرية المعرفة المشتركة.

نظرية المعرفة المشتركة هي في الواقع النظرية الأكثر انتشارا ،لا بل النظرية السائدة في التداولية (راجع على سبيل المثال

[2] استعمل راكاه استعارة شفرة أوكام التي أصبحت قابلة للاستعمال مرة واحدة لتبرير موقفه بشكل منهجيّ: نقطع ما يتجاوزلكن لا نقوم بذلك إلا عندما يكون ذلك ضروريًّا.

ستالنكر، 1977 و فان دير أويرا، 1979)؛ هذه النظرية تعتمد على فكرة أنّ التواصل اللغويّ غير ممكن إلا إذا ما تأسس على عدد محدّد من الوقائع أو من القضايا التي يتواضع المتخاطبون بالاتفاق على صدقها ولا يحتاجون إلى وجود توضيح والمثال الكلاسيكيّ لهذا النوع من الظواهر يتشكّل من الاقتضاءات التداولية على المستوى اللسانيّ وهي تحدّد كقضايا يعتقد المتكلّم أنّ السامع يعتقد في صدقها و التي يُقاد السامع إلى افتراض أن المتكلّم يعتقد في صدقها و علاوة على الصعوبات الشكليّة لنظريّة المعرفة المشتركة (فهي تؤدي في الحقيقة إلى تراجع للامتناهي عند إجراء التحقق من الخاصية المشتركة في المعارف، راجع سبربر و ولسن، 1992 وموشلار وريبول، 1994). فإنّ نظريّة المعرفة المشتركة خضعت لمعارضة ثانية كثيرة وأشدّ قوة فهي تفترض في واقع الأمر أنّ المعارف المشتركة شروط ضروريّة وشروط كافية في الآن ذاته للتواصل. في حين أن ذلك يُناقش إلى حدٍّ كبير للأسباب التالية:

أولاً لا تكفي قضية تعتبر جزءا من مجموع القضايا التي تحدّد المعرفة المشتركة لتمثّل جزءا من السياق الضروريّ لتأويل الملفوظ فنحن نبني في أغلب الأحيان السياق على أساس معلومات أخرى أو يمكننا أن نستنتج القضايا الضروريّة لتأويل الملفوظ. نأخذ المثال التالي:

(7) أنا لا آكل اللحم: أنا لسانيّ

المقدمة المنطقيّة الضمنيّة (المستدلّ عليها) والضروريّة لتأويل الملفوظ هي من نوع (8):

(8) اللسانيون نباتيون.

وفي حال انّ هذه القضية من غير المرجّح أن تمثّل جزءا من المعرفة المشتركة على المخاطَب تصوّرها حتى وإن كانت معرفته بالعالم ستقوده لاعتبارها كقضية كاذبة.

ثانيًا ليس من الضروريّ إطلاقًا أن تشكّل القضية جزءا من المعرفة المشتركة حتى تنتمي إلى السياق فهذا التقييد سيكون ضروريّا إذا كان يمكننا افتراض أن نجاح التواصل مضمون في كل مرّة. فيمكننا أن نضع هذه الفرضية في موقع الشكّ خاصة إذا لجأنا إلى منوال الاستدلال استكمالاً لمنوال الشفرة من أجل تفسير التواصل اللغويّ. اللجوء إلى منوال الاستدلال يستلزم أن نجاح التواصل ليس مضمونًا أبدا بـ100% فالمخاطب يضع فرضيات حول الذي يريد المتكلّم تبليغه وهذه الفرضيات يمكن أن تكون مؤكدة (فينجح التواصل) أو تكون باطلة (فيفشل التواصل). فإذا وضعنا إذن فرضية أن التواصل اللغويّ مسار معرّض للخطر (أي غير مضمون تماما)، فحينئذ لن يكون من الضروريّ الجمع بين المعرفة المشتركة والسياق.

نظرية السياق لا يمكن أن تكون نظرية المعرفة المشتركة ولا تُقبل دون اختلاف مع أطروحة التبعيّة السياقيّة. لذلك وجب علينا الالتفات نحو مقاربة مختلفة للسياق، ولكن قبل عرض نظرية حديثة وتجديدية حول الشكل المحدّد للسياق (نظرية المناسبة) أرغب في أن أبين كيف أحاطت التداوليّة إشكال السياق على إثر أعمال غرائس.

4.قواعد ومبادئ تداولية

المفارقة في تاريخ التداوليّة أنها لم تدّعِ أبدا كونها نظريّة سياق إلا مؤخرا مع نظرية المناسبة ولا يكاد يوجد في واقع الأمر أكثر من التقليد المنطقيّ للغة الذي قدّم في التداولية من خلال منطق العمل المتضمّن في القول (راجع سورل وفان درفاكن، 1985 لتأسيسه؛ وفان درفاكن، 1991 للتطوير؛ وفان درفاكن، 1992 لتقديم تأليفيّ) ليعتبر أن تأويل ملفوظ قد يكون مقدّما

كوظيفة للملفوظ في سياق (الملفوظ هو الثابت والسياق أو القسم من السياق المتغيّر).

التقليد الغرايسيّ أقحم مبدَأ مختلفا للتحليل تماما فتأويل ملفوظ يعود إلى إنجاز استدلالات غير مبرهنة على أساس مبادئ وقواعد تداوليّة كليّة. نظرية الاستلزامات المحادثيّة تتأسّس في الحقيقة على فرضية أنّ المتخاطبين يتعاونون عند التبادل اللغويّ والتعاون يُترجم سواء من خلال الاحترام أو من خلال الخرق الإشاريّ (سنقول الاستغلال) لقواعد أو حكم المحادثة (كمّ، كيف، مناسبة وطريقة).هذه القواعد تقول على التواليّ أنّه يجب على المتكلّم أن يصرّح بمقدار لكن ليس بمعلومات أكثر من المطلوب (حكمة الكمّ)، وأنّه لا يجب أن تُعطي المعلومة التي يُعتقد بكونها كاذبة أو التي تفتقر إلى الأدلّة (حكمة الكيف)، وأنّه يجب أن تكون المعلومة مناسبة (حكمة المناسبة)،وأنّ صياغتها يجب أن تكون واضحة أيّ أنّه يجب تجنّب الغوامض و الالتباسات ، ولتكن منظّما و موجزا (حكمة الطريقة). وبشكل عام عمليّة استيفاء الاستلزامات المحادثيّة التي تلجأ إلى مبدأ التعاون وإلى حكم المحادثة يمكن تلخيصها على النحو التالي (راجع غرايس، 1975 / 1979):

(9) إجراء انطلاق الاستلزام المحادثيّ

1. المتكلم "م" قال "ك"[3].

2.المخاطَب "م. خ" ليس لديه سبب ليفترض أنّ "م" لا يلتزم بحكم المحادثة أو مبدأ التعاون على الأقلّ.

3.افتراض أنّ "م" يحترم مبدأ التعاون والحكم يستلزم أن "م" يفكّر في "ج".

4."م" يعلم (ويعلم أنّ "م" يعلم أنّ "م. خ"يعلم) أنّ "م. خ" يفهم أنّه من الضروريّ افتراض أن "م"يفكّرفي "ج".

5."م"لا يقوم بشيء يمنع "م. خ" من التفكيرفي "ج".

6."م" يريد إذن أن "م. خ" يفكّر في "ج".

7.إذن "م" ضمّن "ج".

سنلاحظ إذا أعطينا هذا التأويل من خلال نظريّة الاستلزامات لغرايس فإن لا مبدأ التعاون ولا حكم المحادثة ستكون «معاييرسوسيو-تواصليّة» (بيرندونر، 1994، ص. 209-210). فهُم بمعنى أصحّ مبادئ استدلال وبأكثر دِقّة مبادئ استدلال غير مبرهنة (أي أن نتائجهم ليست إلزاميّة).

إذن، ما هو مفاجئ أن النظرية التداولية التي فتحت مجالا للتطوّرات الأشد تأثيرا (راجع على وجه الخصوص غازدار، 1979 وليفنسن، 1983 وهورن، 1989) ليست نظريّة سياق أو نظريّة تبعيّة سياقيّة إطلاقًا فهي نظرية مُتأسسة على مبادئ وقواعد في التواصل والعقلانيّة. وبعبارة أخرى إذا التواصل اللغويّ ليس مسألة شفرة فقط، ولكن أيضا هو مسألة استدلال فإنّ الاستدلالات موجّهة بالضرورة من خلال مبدأ عام للتواصل (مبدأ التعاون) وقواعد عقلانية كليّة (حكم المحادثة).

كان لعمل غرايس أهمية أساسيّة في تطوير التداوليّة، ليس فقط لأن الاستراتيجية الغرايسيّة تتيح الإحاطة بصعوبات نظريّة التبعيّة السياقيّة لكن بالخصوص لأنّ عددا كبيرا من وقائع المعنى حصلت على تأويل تداوليّ انطلاقا من جهاز التحليل الغرايسيّ وبهذا غيّرت التداوليّة وضعها بغتة وسلّة مهملات اللسانيات[4] أصبحت استراتيجيّة تحليل للغة. حيث تتمثّل وظيفتها

[3] الرموز: "م": المتكلّم/ "ك": كلام/ مخاطَب: "م.خ"/ "ج": رمز لقضية ما.

[4] يجب أن يكون فهم هذا المعنى التحقيريّ على النحو التالي: التداولية ستهتمّ بكل ما لا تريده اللسانيات أوّلا يمكنها معالجته. خذ واقعة في اللغة على غاية البساطة كالسؤال هل يمكنك تمرير الملح لي؟ تأويل السؤال على أنّه التماس وتعيين الموقف القضويّ للمتكلّم (هنا رغبة مقترنة بالطلب)،

في تبسيط الوصف اللسانيّ وإتاحة حفظ الدلالة الصدقيّة (التداوليّة لم تهتم إلا بالظواهر غير صدقيّة للملفوظات كالاستلزامات). وأفضل مثال لهذه الاستراتيجية وضّح من خلال نوع مخصوص من الاستلزام المحادثي، **الاستلزامات الدرجيّة**.

كانت التداوليّة الغرايسيّة فعّالة خاصة في الشرح انطلاقًا من دلالته المنطقيّة الصدقيّة (تلك نضعها تقليديّا في جداول الصدق ضمن الكتيّبات المقدِّمة للمنطق)، المعنى عند استعمال الروابط المنطقيّة (راجع موشلار وريبول، 1994، الفصل 6 لأجل تقديم شامل). والمثال الأكثر مشاهدة يتمثّل في الاختلاف بين الدلالة المنطقيّة المتضمَّنة واستعمالاتها الخاصّة في اللسان الطبيعي. كيف يفسّر هذا الاختلاف ؟عدّة حلول تقدّم .الأول يتمثّل في رفض إقامة علاقة بين الدلالات المنطقيّة و اللغويّة ففي النهاية /"و" "أو" كلمات تنتمي إلى ألسن مختلفة (شكليّا من ناحية و طبيعيّا من ناحية أخرى) والتي تمتلك تراكيب و دلالات مختلفة .وذلك يعني أن الحلّ اللامنطقيّ يجب أن يفسّر الاستخدامات العديدة لذات الكلمة(ك أو) ليكون صحيحا و في الواقع سيتعيّن عليه الاختيار بين خيارين فإما "أو" ملتبس دلاليّا و إما ليس كذلك لكن ينبغي عندئذ تفسير الاستخدامات الخاصة بالاستعانة بالدلالة الأساسيّة مثل المتضمَّنة وهو ما يتعارض مع اللامنطقيّ في وضعه الذي هو عليه .وفي آخر المطاف يبدو أنّه لا يوجد سوى حلين معقولين بمعزل عن الخيار المنطقيّ و اللامنطقيّ فإما أن نتبنى **نظرية اللَّبس** القائلة بأن كلمات كـ"أو" (لكن هذا ينطبق أيضا على و، إذا، النفي وكل الروابط الأخرى غير المنطقيّة) ملتبسة. وإما أن نتبنى على العكس **نظرية أُحاديّة الدلالة القائلة** بأنّ هذه الكلمات لا تملك إلا دلالة واحدة لكن تعدّد المعاني في الاستخدام والتي أُشتقت من خلال مبادئ تداوليّة. الحلّ الغرايسيّ يعتمد الخيار الثاني الذي يبرّر من ناحية منهجيّة باللجوء إلى **مبدأ شفرة أوكام معدّل** لغرايس الذي يشترط وجوبا تجنّب تعدد الدلالات المرتبطة بالتعبير (راجع غرايس، 1978).

نطبّق هذا المبدأ على المثال "أو": دلالته ستكون متضمّنة تُمنح من خلال دلالة الرابط ثنائي القيمة /. ولتفسير معناه الخاصّ كما في الجبن أو التحلية في قوائم أطعمة المطعم سنلجأ إلى مبدأ تداوليّ، مبدأ الاستلزام الدرجيّ. ماذا يخبرنا هذا المبدأ؟ ببساطة إذا تعبيران اثنان رُتّبا في سُلّم كميّ فإن اللفظ الأدنى يتضمّن النفي للفظ الأعلى واللفظ الأعلى يمستلزم هو نفسه للفظ الأدنى. يجب أن تقبل الحجّة أيضا أن "أو" تنتمي إلى السلم الكميّ الذي لفظه الأعلى هو "و": "ب «و"د"[5] تستلزم "ب «أو "د" إذن "ب" أو "د" يتضمّن النفي ل "ب" و "د" (لا ("ب" و "د")). إذن كيف الحصول على التأويل الخاصّ لـ "أو"؟ ببساطة من خلال وصل للمعنى المتضمّن ل "أو" والنفي للوصل وهو ما يعبّر عنه (10):

(10) (ب ∨د)[6] ∧¬ (ب ∧ د) ↔ ب ∇د

وتخصيص المرجع وهو ضمير الشخص الثاني والقوّة كالتلطيف أوْ آداب الالتماس أيضا والأسباب التي تدفع المتكلّم لطلب الملح وتعيين السياق الذي نُطق الملفوظ فيه ومحله من الخطاب وآثاره، إلى آخره.، وبتدقيق للقول سيكون النظر في جميع هذه الوقائع خارج حقل اللسانيات. غير أنّه كما سنرى ليست جميعها على صلة مباشرة بالتداوليّة ففقط الثلاثة الأولى تقع مباشرة في مجالها.

[5] "ب" و "د": قضيتان منطقيتان.

[6] ∨: رمز الفصل المنطقيّ (أو).

∧: رمز الوصل المنطقيّ (و).

¬: رمز النفي.

↔: رمز علاقة التشارط.

∇: رمز الفصل المانع.

بعبارة أخرى نحصل على التأويل الأنسب ل "أو" (معنى خاصّ) انطلاقا من معناه المنطقيّ (متضمن) ومبدأ تداوليّ هو مبدأ الاستلزام الدرجيّ. والنتيجة أن التداوليّة تُتيح استيعاب الفرضيات الدلاليّة الدُنيا، ولكن قبل كل شيء قد عُهِد إليها بموقع تفسيريّ فاللجوء إلى التداوليّة فقط يتيح في الحقيقة تفسير المعنى عند استعمال التعابير في الألسن الطبيعية ومن هذا المنظور قامت التداوليّة بخطوة نوعيّة كبيرة فهي لم تتح تبسيط الوصف اللسانيّ فقط لكنها تمنح كذلك تفسيرا أنيقا وعاما لوقائع التأويلات المنتظمة وهذا دون اللجوء إلى نظريّة السياق.

5.مناسبة وسياق

التداوليّة بعد الغرايسيّة حيث نظرية المناسبة لسبربر وولسن (1989/1986) هي النسخة الأكثر اكتمالا فهي في الآن ذاته نظرية عرفانيّة ونظرية سياق وهو ما يتعارض مع المقاربة الغرايسية الجديدة التي تحدثت عنها في الفقرة السابقة. المناسبة هي نظرية عرفانيّة بمقياس أنّها تضع فرضيات قويّة على طبيعة الاستدلالات التداوليّة واللّواتي يتعلقن بالنظام المركزيّ للفكر بعبارة فودور (1986/1983). ومجموع الوقائع التداوليّة أساس الاستدلال تتمركز في هذا المستوى من الانتظام العرفانيّ الذي سِمتُه الرئيسيّة كونه غير مختص ومطابق للملكة الأفقية وفي هذه النقطة يتعارض النظام المركزيّ مع أنظمة الدخول (أو الطرفيّات)، المنظومات والمخصّصات. فإذا اللسانيات تنتمي لنظام الدخول والتداوليّة تنتمي إلى النظام المركزيّ للفكر فبذلك لا مزيد من تساؤل النظر في تداوليّة موجّهة لسانيّا أو مدمجة في اللسانيات: تداوليّة المناسبة كنظريّة عرفانيّة تضع فرضيّة قويّة في الفصل بين اللسانيات والتداوليّة.

وفي مقام ثان نظرية المناسبة هي نظرية سياق حقيقية أو تجعل مشروع تعريف التداوليّة على أنّها نظرية سياق ممكنًا على الأقلّ لكن كيف يكون هذا ممكنا، إذْ كما رأينا التداوليّة الوحيدة المعقولة هي تداوليّة المبادئ أو القواعد كالتداوليّة الغرايسيّة؟ الجواب على هذا السؤال يمرّ من خلال مفهوم المناسبة وبأكثر تحديدا من خلال مبدأ المناسبة الذي يستوعب المبادئ والقواعد الغرايسيّة ومن خلال تعريف مختلف جذريّا للسياق.

إحدى الأفكار القويّة لنظريّة المناسبة أنّ استعمال اللغة لا يخضع لأي مبدأ أو أي قاعدة تداوليّة من خارج مبدأ المناسبة. ومبدأ المناسبة يشترط أنّ المتكلّم أنتج الملفوظ الأكثر مناسبة للظروف، أي كل عمل تواصل (هنا لغويّ) يبلغ فرضيّة لها مناسبتها الخاصة .هذا المبدأ حكميّ للوهلة الأولى فله قوّة تفسيريّة غير متهاونة و هو يفسّر لماذا المرسل إليه يقبل بإيلاء الانتباه وبمعالجة العمل التواصليّ المقصود إليه .كلّ معالجة تتطلّب كُلْفة عرفانيّة ويجب علينا تفسير لماذا تعمل هذه المعالجة آليّا

---

(7) يمكننا أن نبيّن دون صعوبة من خلال اللجوء إلى تقنية جداول الحقيقة وهي بالأحرى قضية يُطلب إثباتها، أي قضية دائما صادقة وجدول الحقيقة أدناه يفسّر هذه البرهنة:

ب	د	ب ∨ د	∧	¬ (ب ∧ د)	↔	(ب—د)
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ك	ك

رموز الجدول:

صادقة: ص / كاذبة: ك / ∨ ∧ ¬ ↔: ذكرنا دلالتها أعلاه /—: رمز الفصل المانع.

(المخاطب لا يمتلك الخيار في إيلاء الانتباه أو لا لعمل التواصل):التفسير يمرّ من خلال المناسبة و فكرة أنّه إذا معلومة جديرة بالانتباه فهي لأنها قد أُفترض مناسبتها وبعبارة أخرى مبدأ المناسبة مرفوق بافتراض (على الأقلّ) أو ضمان (على الأكثر) لمناسبة مثلى.

غير أنّه كما لاحظنا منذ قليل نجاح التواصل ليس مضمونًا أبدًا ومبدأ المناسبة لوحده لا يضمن نجاح التواصل: فالشيء الوحيد الذي يفسّره هو الأسباب التي لأجلها يقبل المرسل إليه معالجة أي عمل تواصل مقصود إليه. أما المعيار الذي يسمح له ببلوغ تأويل هو ما دعاه سبربر وولسن بمعيار الانسجام مع مبدأ المناسبة. هذا المعيار يوضّح أن أوّل تأويل يتبادر إلى الذهن هو التأويل المنسجم مع مبدأ المناسبة أي التأويل الذي ينتج أثرا سياقيّا كاف ليوازن الجهد العرفانيّ[8]. إذا كان الأمر كذلك فإنّ في مستوى المبدأ مفهوم المناسبة المثلى هو ما يتيح تفسير التواصل وفي في مستوى مسار التأويل فإنّ مفهوم المناسبة الدنيا هي الفاعلة.

كيف يتدخّل السياق في نظرية المناسبة؟ بدايةً، الفكرة المركزيّة هي أنّ تأويل ملفوظ يتوقّف على سياق مخصوص ولا يوجد شيء جديد في هذا سوى أنّ السياق لا يتدخّل فقط عندما يكون ذلك ضروريّا وإنّما يتدخّل في كل ملفوظ. فاجتماع ملفوظ وسياق أي التسييق ينتج نوعا من الأثر السياقيّ، الاستلزامات السياقيّة. والاستلزامات السياقيّة تتوافق مع نوع من التضمينات هي الاستنتاجات المتضمّنة أما النوع الآخر من التضمينات فتتشكّل من خلال المقدمات المنطقيّة الضمنيّة كما في المثال (8). إذن، فالضمنيات تتوافق مع نوع من الأثر السياقيّ لكن السياق لا يتدخّل فقط على مستوى التضمينات: هو يتدخّل أيضًا في حالات معيّنة على الأقلّ لإحصاء التصريحات أي إثراء الصورة المنطقيّة للملفوظ (تتوافق الصورة المنطقيّة مع نتاج التحليل التركيبيّ أي في مستوى التمثيل التصويريّ.) فتخصيص مراجع التعبيرات الإحاليّة وتعيين الموقف القضويّ وحتّى القوّة المتضمّنة في القول تتعلّق جميعها بمسار التصريح الذي هو في تبعيّة سياقيّة غالبًا.

حتّى هنا لا شيء جديد كثيرا: السياق يبدو كونه مكوّنا ضروريّا في مسار التأويل ودون ذلك هو يحمينا من نقائص أطروحة التبعيّة السياقيّة لكن النقطة المهمّة هي أن السياق لم يُعط دفعة واحدة نهائيًا في نظرية المناسبة (ليس ثابتا مما يجعل وصفه الشامل وَهْمًا): على العكس من ذلك السياق يُبنى ولا يحتوي إلا القضايا الضروريّة للحصول على تأويل منسجم مع مبدأ المناسبة. وبالعودة إلى المثال (7) فتأويله لا يُطلب كمعلومة سياقيّة هي المقدّمة المنطقيّة الضمنيّة (8) وإنّما المرسل إليه سيكون مسؤولا عن إعادة بنائه.

نتيجة هذه المقاربة لا تخلو من أهمية فجزء كبير من النقاش الذي أجريته سابقا حول إمكانية وجود نظرية السياق ذاتها وإمكان التخلّي عنها، ولكن مثل هذه النظرية ليست ممكنة فقط، بل بالخصوص ضروريّة لتتيح تفسير وقائع التأويل التداوليّ.

6.خاتمة: قراءة جديدة للعلاقات اللسانيّة – التداوليّة

قد يبدو الطريق الذي آتي على قطعه ارتدادا تاما: غزوات اللسانيّات للتداوليّة لا تظهر هنا بكونها منفيّة فحسب، بل متجاهلة. فالفصل جذريّ بين اللسانيات من ناحية (منتمية إلى نظام المعالجة اللسانيّة) والتداوليّة من ناحية أخرى (منتمية

[8] سنذكّر بأنّ المناسبة ليست مفهومًا صِرْفا، ولكن متصوّر مقارن يُعرف على النحو التاليّ: كلّما أنتج الملفوظ آثارا سياقيّة كلّما كان مناسبًا وكلّما تطلّب جُهدا عرفانيًّا أقلّ كان مناسبًا.

إلى النظام المركزيّ للفكر) لم يعُد يسمح بداهة بمعالجة وقائع تداوليّة دنيا كالوقائع التداوليّة.

أشرت في بداية هذا المقال إلى أني سأبيّن الاهتمام باللسانيات من نظريّة تداوليّة جذريّة كنظريّة المناسبة. لكن ليس لدي هنا المجال لأُظهر بالتفصيل وبمساعدة الحجّة اللسانيّة الدقيقة لماذا الفصل بين اللسانيات والتداوليّة مثمرٌ. أودّ ببساطة الإشارة على سبيل الاستنتاج إلى بعض المسارات التي شغلت حيّزا مؤخّرا في التقدمات المهمّة من منظور الوصف اللسانيّ (راجع. بالخصوص موشلار وآخرين، 1994 وموشلار (ن. ش)، 1993). فما يجعل هذه المقاربة التداوليّة مناسبة من منظور لسانيّ يعود أساسا إلى التمييز بين **التشفير التصوّريّ والتشفير الإجرائيّ**. فالتعابير اللغويّة المناسبة من زاوية نظر تداوليّة لديها الخاصيّة (راجع. ولسن وسبربر 1990) عدم تشفير المتصوّر، بل الإجراءات وهذه الإجراءات تحدد شروط العمل وتعليمات التعبيرات التابعة سياقيّا: الروابط، النفي، التعبيرات الإحاليّة والواسمات الزمنية يمكن تعريفها وغيرها على أنّها الواسمات الإجرائيّة التي تتطلّب لحساب قيمة كل منها توظيف السياق الذي تكون فيه.

قد تبدو هذه الاستراتيجية في التحليل مثل لباس على طراز التقليد النحويّ بالخصوص عندما تحاول استخراج قيمة أساسيّة من أصل قيم مخصوصة لأجل وصف أزمنة الأفعال .ففي الواقع تتدخّل التداوليّة لتمييز الاستعمالات و لتفسير الشروط التي بموجبها تتقدّم هذه الاستعمالات على الأخرى وهذا يؤدي إلى استنتاج غير متوقّع تماما :تنوّع السياقات التي قد يظهر التعبير فيها مساعدا في الحصول على وصف غير موحّد وفي الحقيقة العكس الذي ينتج ضمن الوصف التداوليّ فالواسمات اللسانيّة تبحث بخلاف ذلك عن توحيد الأوصاف والإعدادت قدر الإمكان في التأويلات السياقيّة وهذا يبدو شرطا لا غنى عنه لأي معالجة شاملة للألسن الطبيعيّة وضرورة على وجه الخصوص لتطوير الواجهات في اللسان الطبيعي إنسان – آلة.

الإحالة البيبليوغرافية على المرجع الأصلي الذي تمت ترجمته

Moeschler, J. (1995). La pragmatique après Grice : contexte et pertinence. *L'Information Grammaticale*, (66), 25-31.

قائمة البيبليوغرافيا

- Grice, H, P. (1975) Logic and conversation. In P. Cole & J. L. Morgan (eds). *Syntax*
- *and semantics. Vol 3: Speech acts*. (pp. 41–58). New York: Academic Press,
- Searle, J., & Vanderveken, D. (1985). *Foundations of Illocutionary Logic*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Moeschler, J., & Reboul, A. (1994), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*. Paris : Seuil
- Gazdar, G. (1979). *Pragmatics. Implicature, Presupposition, and Logical Form*. New York: Academic Press.

- Horn, L. R. (1989), *A Natural History of Negation, Chicago*. The University of Chicago Press.
- Levinson, S. C. (1983). *Pragmatics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sperber, D., & Wilson, D. (1986), *Relevance, Communication and Cognition*. Oxford: Blackwell.